نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد

قسم الاقتصاد والطاقة

مقدمة:

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2003، والتي دخلت حيّز التنفيذ في العام 2005، أول صك قانوني عالمي لمكافحة الفساد، تحدد هذه الاتفاقية التدابير الوقائية التي يجب على الدول الأطراف اتخاذها، سواء كان في مجال تبني السياسات الممارسات، أو اتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية والقضائية؛ لمنع وقوع الفساد في القطاعين العام والخاص. بالإضافة إلى إيجاد وتطوير المؤسسات الوطنية؛ لمنع ممارسات الفساد وملاحقة مرتكبيه، والتعاون مع الحكومات الأخرى لاستعادة الممتلكات والأموال المسروقة، ومساعدة بعضها البعض، بما في ذلك المساعدات الفنية والمالية في مكافحة الفساد، وتقليص فرص ظهوره، وتعزيز النزاهة، والمساءلة، والإدارة السليمة للممتلكات العامة.

إن الغاية من بناء استراتيجية لمكافحة الفساد، هو التقليل من فرص ممارسته، بل وممارسة دور استباقي يمنع وقوع الجريمة، وفرض معايير النزاهة في مختلف الإدارات وتطبيقها، والتي تشمل: العدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص، وسيادة القانون، والمساءلة، والمحاسبة، والشفافية.

وذلك من خلال إيجاد إطار عمل إداري، وقانوني متطور وفاعل، للقطاعين العام والخاص، كما تهدف إلى زيادة كفاءة الجهات المكّلفة بمكافحة الفساد والوقاية منه، وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، بحيث لا يشكل عقبة أمام اقتصاد السوق الحر، وأمام الحوكمة الرشيدة في البلاد.

إن الحد من الفساد والوقاية منه مسؤولية تشترك فيها الحكومة، والبرلمان، والجهات المكلفة بالمكافحة، ومؤسسات المجتمع المدني، والمواطنين. ولن تكون عملية مكافحة الفساد ممكنة إلا من خلال حزمة من الإجراءات، تتضمن الملاحقة الجزائية، والتأديبية، إضافة إلى الإجراءات الوقائية، وعمليات التوعية العامة. في إطار تنسيق الجهود في القطاعين العام والخاص، والاستفادة القصوى من فرص التعاون الدولي.

شروط بناء استراتيجية مكافحة الفساد:

إن إعداد استراتيجية مكافحة الفساد يجب أن يتم بناؤها وفق معلومات، يتم جمعها من خلال مسوحات ودراسات، وتنظيم قاعدة بيانات، تشتمل على جميع الوثائق النظامية

والادارية، ورصد المعلومات، والبيانات، والاحصاءات الدقيقة عن حجم المشكلة، وتصنيفها، وتحديد أنواعها، وأسبابها، وآثارها، وأولوياتها، ومدى انتشارها زمانيا، ومكانيا، واجتماعيا؛ لتتأسس الاستراتيجية على بصيرة، ولتنطلق بفاعلية؛ حتى تتحقق رؤية الاستراتيجية الهادفة إلى تحقيق مجتمع خال من الفساد.

كما يجب أن يتم إعداد استراتيجية مكافحة الفساد باستخدام أسلوب التحليل الرباعي (SWOT) من جانبين الأول: تحليل الوضع الداخلي (نقاط القوة، والضعف) المعنى بتحليل الوضع الحالي الفعلي، من نقاط قوة وضعف، والثاني: تحليل البيئة الخارجية (الفرص، والتهديدات) والذي يأخذ بعين الاعتبار الوضع الحالي الفعلي، من حيث التهديدات الإقليمية والدولية، والفرص المتاحة من ناحية، كما يحلل التغيير المحتمل في كل منها من ناحية أخرى.

حددت منظمة الشفافية الدولية خمسة مجالات لمكافحة الفساد، ينبغي أخذها بعين الاعتبار، عند بناء أي استراتيجية لمكافحة الفساد، وهي: إصلاح القيادة، والبرامج العامة، وإعادة التنظيم الحكومي، وخلق الوعي بخطر الفساد، وإنشاء مؤسسات لمكافحته. يؤكد هذا الاتجاه البنك الدولي، الذي يرى أن المعالجة الناجعة للفساد في الدول النامية لا بد أن تستند بعد الدراسة الوافية لظروف كل دولة، إلى مزيج من برامج الإصلاح السياسية، والاقتصادية، والقانونية، والإدارية، والثقافية، وذلك من خلال التركيز على الجوانب المباشرة، والغير مباشرة للظاهرة.

منطلقات استراتيجية مكافحة الفساد:

1- قيم الدين الاسلامي الحنيف .2-منظومة التشريعات الوطنية .3-الإرادة السياسية.
4-حقوق الانسان .5-التعاون الدولي والالتزامات الدولية لمكافحة الفساد.

إن مسؤولية هيئة مكافحة الفساد هي قيادة، وتنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الفساد، والعمل على انخراط الجهات الوطنية في تنفيذ استراتيجيتها.

مقومات بناء استراتيجية ناجحة في مكافحة الفساد:

من أجل بناء استراتيجية ناجحة لمكافحة الفساد، لا بد من توفر مقومات رئيسية في أي مجتمع، أهمها: سيادة القانون، الفصل بين السلطات، وجود دستور، خضوع الحكام للقانون، الانتخابات الدورية، وجود التعددية، والمنافسة، والمشاركة السياسية، وهي التي تشكل في مجملها ركائز الدولة التي تخضع فيها القرارات السياسية للتفاعل السياسي، بين القوى السياسية المختلفة، وحرية التعبير، واحترام رأي الأغلبية، والمساواة السياسية بمنح صوت لكل مواطن.

الجهات المستهدفة:

المجموعات المستهدفة والأطراف المعنية باستراتيجية مكافحة الفساد

1- الحكومة. 2-البرلمان. 3-هيئة مكافحة الفساد. 4-مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات، الأحزاب السياسية، النقابات 5-الإعلام. 6-علماء الدين. 7-مراكز الدراسات والأبحاث. 8-- المواطنون. 9-القطاع الخاص. 10-مؤسسات أخرى.

آلية تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد:

ومن أجل ضمان التطبيق الفاعل لسياسة مكافحة الفساد، يجب أن تتم عملية تنسيق تنفيذ هذه السياسة من خلال جهة واحدة، هي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والتي تتلخص مهمتها في:

1- متابعة تنفيذ الاستراتيجية، ورصد نتائجها، وتقويمها ومراجعتها ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها.

2- تنسيق جهود القطاعين العام والخاص، في تخطيط ومراقبة برامج مكافحة الفساد وتقويمها.

3- تلقي التقارير والإحصاءات الدورية للأجهزة المختصة، ودراستها وإعداد البيانات التحليلية بشأنها.

4- جمع البيانات والإحصاءات، وتصنيفها، وتحديد أنواعها، وتحليلها، وتبادلها مع الجهات المختصة ذات العلاقة.

تحديات تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد في ليبيا:

وفي ظل الانقسام السياسي والنزاع المسلح، تكاد تنتفي أغلب المقومات الضامنة لنجاح استراتيجية مكافحة الفساد في ليبيا ، وكان أن كشف تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2018 عن حجم الفساد الكبير، والأسباب الكامنة وراءه ،والتي لخصها الخبير الاقتصادي الدكتور «سليمان الشحومي»، استنادا على تقرير الديوان في : الانقسام السياسي، الازدواج في الإنفاق العام، وأن المؤسسات لا تعمل معا، بوصفها شريكة في المسؤولية، ولكنها تعمل ضد بعضها كخصوم ومتنافسين، بالإضافة إلى إقرار الترتيبات المالية،- بالرغم من عدم توافقها مع القانون المالي لليبيا- ، دون وجود ضمان للرقابة، والمتابعة الفورية؛ لكيفية إنفاقها، أو التدخل بإيقاف الصرف، في حال وجود أي محاولة إهدار للمال العام.

إن انقسام المؤسسة التشريعية في ليبيا، عطل الحياة التشريعية والرقابية في البلاد، وأفشل كل المحاولات الرامية لتطوير التدابير الوقائية ذات البعد التشريعي والرقابي التي، من

المفترض أن يقوم بها البرلمان، بالتالي فإن مراجعة التشريعات ذات العلاقة بتعزيز التدابير الوقائية، لازال محدودا أو شبه معدوم.

مهما يكن من أمر فإن طرح استراتيجية لمكافحة الفساد، بالرغم من الظروف التي تمر بها الدولة الليبية، يعتبر عملا استباقيا مساهما في مكافحة الفساد، والاستعداد لمواجهته.

محاور استراتيجية مكافحة الفساد:

إن بناء استراتيجية لمواجهة الفساد يقتضي خلق بيئة للنزاهة، بما فيها الشفافية والمساءلة، بالإضافة الى تعزيز مجموعة من القيم والمفاهيم والنظم، التي تكّون عناصر أساسية لهذه الاستراتيجية، وهي قيم النزاهة، كما يتطلب تعزيز أسس المحاسبة، واستخدام وسائل شاملة: قانونية، وسياسية وجماهيرية، وقيمية. ويمكن أن تتلخص المواجهة الشاملة للفساد في أربعة محاور:

المحور الأول: منع وقوع الفساد، والوقاية منه.

المحور الثاني: إنفاذ القانون، والملاحقة القضائية.

المحور الثالث: رفع مستوى الوعي، والتثقيف، والتدريب، والمشاركة المجتمعية.

المحور الرابع: تعزيز التعاون الدولي، والإقليمي، في مجال مكافحة الفساد.

المحور الأول: منع الوقوع في الفساد والوقاية منه الوقاية من الفساد:

يجب أن يكون هناك برنامج واضح للوقاية من الفساد؛ لمنع توقعات حدوثه، وتدارك آثاره لحماية المجتمع، والذي لا بد أن يقلل من الأعباء المالية، وحماية الموارد اللازمة للتنمية، وضمان الاستقرار المجتمعي، وتعزيز ثقة المجتمع بعد ثورة 17 فبراير بالخيار الديمقراطي.

تعد الإجراءات والتدابير الوقائية، محورا رئيسيا في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، إذا أنها تُعني بمعالجة جزء من الاختلالات الإدارية والمؤسسية، التي تخلق بيئة مواتية؛ لنمو الفرص التي تمكن الفساد من الانتشار، والتوسع على المستويين الرأسي والأفقي .

يعتبر تحصين المجتمع من الفساد، وخلق بيئة لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة، محورا أساسيا في استراتيجية مكافحة الفساد، ما يتطلب وضع حزمة من الإجراءات، والتدابير الوقائية القطاعية والمؤسساتية، التي من شأنها أن تضع حدا للفساد ومظاهره المختلفة، ومعالجة كافة الاختلالات، التي تصيب النظم الإدارية والمالية للمؤسسة، من هذه التدابير:

1- تعزيز الشفافية:

إن استراتيجية مكافحة الفساد تهدف إلى تعزيز مناعة المؤسسات العامة ضد الفساد، وذلك من خلال إجراءات وقائية، وعمليات إصلاح تعزّز الشفافية، بالعمل على أن تكون إجراءات عملها، وآليات اتخاذ القرار فيها، تتم بطريقة شفافة وواضحة، بعيدا عن أي اعتبارات، إلا وفق ما يقتضيه القانون، في ظل ضمان حرية تدفق المعلومات، بحيث تكون العمليات، والمعلومات في متناول المواطنين. وقد عرفها «سامي محمد الطوخي: «أن تعمل الإدارة العامة في بيت من زجاج، كل ما به مكشوف للعاملين والجمهور، وتتضمن الأنظمة التي تعمل من خلالها الإدارة الوسائل اللازمة، التي تكفل العلم والمعرفة للكافة بحقيقة أنشطتها وأعمالها، بالإفصاح، والعلانية، والوضوح، وبالتالي القدرة على مساءلتها ومحاسبتها «.

ولذلك يمكن القول أن استراتيجية مكافحة الفساد، فيما يتعلق بتعزيز الشفافية، تتجه إلى العمل في اتجاهين:

الأول: يتعلق بأهمية وضوح العلاقة مع المواطنين المنتفعين من خدمات المؤسسة، أو الذين يساعدون على تمويلها.

الثاني: يتعلق بالإجراءات والغايات والأهداف، التي يجب أن تكون علنية غير سرية؛ لأي سبب من الأسباب، وينطبق ذلك على جميع أعمال الحكومة بوزاراتها المختلفة، كما ينطبق على أعمال المؤسسات غير الحكومة، والتي تعمل لحسابها الخاص، ويتعامل معها المواطنون.

إن الحق في الوصول إلى المعلومة يشمل مختلف المعلومات، مهما كان الشكل الذي توجد عليه ،حيث تشمل عبارة « المعلومات « على المستندات الخطية، الملفات الالكترونية، التسجيلات السمعية، والبصرية، أو الصور، التي تحفظها الإدارة العامة، وهي تتضمن على سبيل المثال التقارير الوزارية، محاضر اجتماعات، إحصاءات، أوامر وتوجيهات وزارية، عقود حكومية، محاضر جلسات برلمانية، أو اجتماعات لجان برلمانية، آراء وقرارات ومشاريع برامج إدارية، التقارير السنوية، أو ديوان المحاسبة مثلا، بالإضافة إلى المستندات في أرشيف المحفوظات الوطنية .

هذه الشفافية والعمل بطريقة منفتحة، تسمح لأصحاب الشأن الحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الاخطاء، هذ من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا تبقى هذه المعلومات وسيلة من وسائل استغلال المواطنين، وهذا يرتبط بتعزيز مفهوم المواطنة، التي ينبغي أن تكون أساسا للعلاقة بين المؤسسات العامة والجمهور، وبين السلطة والمواطن، والتي تقوم على الحقوق والواجبات المتبادلة بينهما.

مؤشرات الشفافية:

إن نجاح استراتيجية مكافحة الفساد فيما يتعلق بتعزيز الشفافية، يجب أن يتجلى في مؤشرات يمكن رصدها وقياسها؛ وذلك للتأكد من نجاعة خططها في ترسيخ قيم الشفافية والنزاهة، والمؤشرات هي:

- توافر وثائق واضحة حول أهداف المؤسسة، وفلسفة عملها، وبرامجها، وإتاحتها للجمهور.
- توفير معلومات للجمهور حول النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمؤسسة، وكذلك نظام الموظفين، وميزانية المؤسسة، وتمويلها، وعلاقاتها.
- إتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع على خطط المؤسسة، وإشراك الجمهور في صياغة هذه الخطط والتعليق عليها.
- معرفة المواطنين بأنشطة المؤسسة وبرامجها، وكيفية الحصول على خدماتها، وكيفية تأدية هذه الخدمة.
- وجود سياسة عامة للنشر والإفصاح عن المعلومات للجمهور المعني، وإتاحة الفرصة لهم لحضور الاجتماعات العامّة في المؤسسة.

2 - تعزيز مبدأ المحاسبة

إن من أسس استراتيجية مكافحة الفساد أيضا، تعزيز مبدأ المحاسبة والمساءلة، باعتبار أن العلاقة بين مفهومي المساءلة، والشفافية، تبادلية وطردية، بمعنى كلما زاد معدل الشفافية زاد مستوى المساءلة والمحاسبة، والعكس صحيح. وهذه الاستراتيجية يجب ان تسير في خطين محاسبة رأسية ومحاسبة أفقية.

أ- المحاسبة الرأسية: وتعني المحاسبة الرأسية مطالبة المسؤولين وصناع القرار؛ بتقديم توضيحات لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم، وأداء واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم، أي أن الموظفين الحكوميين مسؤولون أمام رؤسائهم، الذين في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة، وهم بدورهم مسؤولون أمام السلطة التشريعية، التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

ولأن البيروقراطيات الحكومية تكون عازلا بين الجمهور والمسؤولين، من خلال سيطرتها على آليات وإجراءات العمل، وقدرتها على تسهيل أو تعطيل القرارات والأوامر، وهذه البيروقراطية لا تخضع لمساءلة الجمهور من خلال وسيلة الانتخابات الأمر الذي يحد من المحاسبة العمودية في النظم الديمقراطية. كما أن من المآخذ على المحاسبة العمودية

أنها تزداد في الديمقراطيات الشكلية، التي تعتمد التعيين كأساس لإشغال المناصب العامة، بالإضافة إلى لجوء بعض الحكومات إلى فرض أنظمة الطوارئ، التي تحد من ممارسة الحقوق المدنية والسياسية، وإلى فرض قيود على حرية التعبير، وعلى استخدام الرأي العام في تغيير المسؤولين، أو السياسات وفقا للإرادة الشعبية. من أجل كل ذلك اتجهت استراتيجيات مكافحة الفساد إلى تعزيز المحاسبة بما يعرف بالمحاسبة الأفقية.

ب- المحاسبة الافقية: تعني المحاسبة الأفقية أن كل من يشغل منصبا عاما، مسؤول أمام جهة أخرى على مستوى أفقي، إضافة إلى المساءلة العمودية، الذي يعني تعدد الأجهزة الرقابية والمحاسبية مثل: البرلمان، وأجهزة الرقابة العامة، ووسائل الإعلام الحر، والمحاكم، والنقابات المهنية، ما يضمن وجود سلطة، أو مؤسسة لمراقبة سلطة أخرى تحد من طغيانها، بحيث يقوم كل طرف من أطرافها بدور الحارس والمحروس، والمراقب والرقيب، وهكذا تضمن الاستراتيجية الحد من أعمال السلطة المطلقة، التي تؤدي إلى تشجيع بيئة مساندة للفساد.

يتطلب نظام المحاسبة الأفقية، وفق استراتيجيات مكافحة الفساد، تبني مزيج من المعايير، والأسس التنظيمية، المؤسسية، والقانونية، والجماهيرية على النحو التالي:

أ- تعزيز البناء التنظيمي للمؤسسات، وذلك من خلال إحداث تغييرات شاملة، في آليات عمل المؤسسات العامة، التي تتعلق بتحديد الإجراءات والآليات والمدد الزمنية اللازمة؛ لتقديم الخدمة ونشر هذه التعليمات؛ لإطلاع المواطنين، ومن ثمة إفساح المجال أمامهم لتقديم الشكاوى بحق المخالفين، ووضع أنظمة ميسرة لعملها، وفتحها أمام الجمهور، وخلق الوعي لدى الجمهور بحقوق المواطنة، التي تمنحه حق مراقبة المسؤولين وادائهم في تقديم الخدمة إلى المواطن.

ب- إصلاح البرامج والمؤسسات العامة: تعمل الاستراتيجية على الارتقاء بقدرة المؤسسات في مكافحة الفساد، من خلال الاسهام في صياغة البرامج والسياسات العامة، المتعلقة بالحد من الكسب غير المشروع، فالتعدد في السياسات والمؤسسات، التي تتولى إدارة قطاع ما؛ تؤدي إلى تضارب الصلاحيات، وعدم تحديد المسؤوليات وزيادة العبء على المواطنين، الأمر الذي قد يؤدي إلى سلوك طرق غير مشروعة للحصول على الخدمات، مثل الوساطة والمحسوبية.

ج - تعزيز مبدأ المساءلة: تعد آلية المساءلة من أهم وسائل الوقاية من الفساد ومكافحته، باعتبار أنها تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكن تصنيف هذا النوع من الرقابة إلى ثلاثة أصناف، الرقابة السياسية، والإدارية، والقضائية.

ومن المهم أن تتبنى استراتيجية مكافحة الفساد القواعد، التي وضعتها الأمم المتحدة للمساءلة، فيما يتعلق بالتزام المسؤولين (في القطاعين العام والخاص) والقواعد هي:

- توضيح كيفية تنفيذ الدائرة لمهامها، ومبررات القرارات التي تتخذها.
- التفاعل المباشر مع الانتقادات، والمطالب التي تقدم إليها.
- قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء التي تقع، أو الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات.
- وجود آلية واضحة تتيح للمواطن التحقق من التزام الدائرة بمهامها، على الوجه المخطط له.
- وجود آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء أو الفشل.

مؤشرات المساءلة:

أن نجاعة استراتيجية مكافحة الفساد تظهر في مدى كفاءة نظام المساءلة، من خلال توافر عدد من المؤشرات، التي يمكن صياغتها من خلال الأسئلة التالية:

1-هل توجد وثائق منشورة واضحة، تتعلق برسالة المؤسسة وفلسفة عملها، وأهدافها، واستراتيجياتها، وخططها، وموازناتها، وايراداتها، ونفقاتها؟

2-هل تملك هذه المؤسسات هيكلية تتوافر فيها خاصية خضوع جميع الهيئات الدنيا لمساءلة الهيئات العليا ومتابعتها، وتوافر أنظمة تحدد أشكال العلاقة، بين هذه الهيئات وآليات تواصلها؟ وهل هناك وصف وظيفي واضح لكافة العاملين في هذه المؤسسات؟

3-هل تعقد هذه المؤسسات اجتماعات دورية؟ وهل تقوم بأعمال تفتيشية؟

4-هل تلتزم هذه المؤسسات بإعداد تقارير معينة؟ وهل هناك منهجية واضحة لإعداد هذه التقارير؟ ولمن تقدم؟ وهل هناك آليات للمساءلة، في حال اتضح وجود مخالفات قانونية؟

هدف استراتيجية مكافحة الفساد في محورها الوقائي:

إن هدف استراتيجية مكافحة الفساد في محورها الوقائي، هو خلق بيئة تشريعية ومؤسساتية مانعة للفساد، تقلل من فرص حدوثه، والمتمثلة في:

1- تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد، وتحديث آليات ووسائل مكافحتها من خلال:

أ-إجراءات المتابعة اللازمة لمدى تنفيذ ما نصت عليه خطة التنمية الوطنية، من تعزيز للشفافية والمساءلة في أجهزة الدولة.

ب-مراجعة البيئة القانونية الناظمة للوزارات، والدوائر الحكومية، والجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد؛ بما يضمن النزاهة والشفافية، وتكافؤ الفرص؛ وبما يقلل من فرص

حدوث الفساد.

ج-تفعيل الرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد.

د-مراجعة إجراءات تطبيق معايير التعيين، والترقية، والإيفاد، والعقوبة، والمكافآت، والمرتبات، في الوظيفة العمومية؛ بما يضمن العدالة وتكافؤ الفرص.

2-تطوير البيئة التشريعية الناظمة للعمل الحكومي، وكافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة الفساد؛ بما يقلل من إمكانية حدوث الفساد، وذلك من خلال:

أ-دراسة، ومراجعة، وتقييم، وتحديث التشريعات ذات العلاقة، الناظمة لعمل المؤسسات الرسمية.

ب-إصدار قانون حق الحصول على المعلومات، واستكمال الأطر التشريعية، الداعمة للشفافية.

ج-تطبيق مدونة سلوك وأخلاقيات الوظيفة، وتدريب الموظفين، على آليات وضرورات الالتزام بها.

د-أعداد وتطبيق مدونات سلوك للعاملين في المؤسسات العسكرية، والهيئات المحلية، والجمعيات الخيرية والأهلية، بما يضمن الشفافية، والنزاهة، والحيادية، والمساءلة في العمل، والمحافظة على الأموال العامة.

3-تفعيل وتعزيز دور مؤسسة الرقابة المالية والإدارية؛ وذلك من خلال:

أ-مراجعة التشريعات الناظمة لعمل مؤسسة الرقابة المالية، والإدارية، واستكمال التشريعات القانونية، المتعلقة بمؤسسة الرقابة المالية والإدارية.

ب-زيادة التنسيق والتكامل ما بين هيئة مكافحة الفساد، ومؤسسة الرقابة المالية والإدارية.

مؤشرات قياس الأداء:

- وجود هياكل تنظيمية محدثة ومطبقة.
- معدل نشر مدونة السلوك بوحدات الجهاز الإداري.
- وضع وتطبيق نظام جوائز عادل وشفاف؛ للتميز في الأداء.
- معدل الالتزام بنشر الميزانية على المستوى المركزي والمحلي، وعلى الموقع الإلكتروني لوزارة المالية بصفة دورية.

- عدد المستفيدين من منظومة الخط الساخن، ونسبة الاستجابة للشكاوى؛ وفقا للأطر الزمنية المحددة.
- معدل رضا المواطنين.
- معدل الالتزام بنشر تقرير تفصيلي سنوي، عن المشتريات الحكومية، على الموقع الالكتروني لوزارة المالية.
- وجود تقارير متابعة معدة من اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد.
- الاستقصاءات، الاستبيانات، استطلاعات الرأي.
- وجود نظام إقرارات الذمة المالية للعاملين في أجهزة الدولة.
- تعديل قانون المناقصات والمزايدات.
- صدور القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجهات الحكومية.
- معدل الالتزام بنشر تقرير سنوي عن مستويات التقدم في تنفيذ الاستراتيجية.

المحور الثاني: إنفاذ القانون والملاحقة القضائية:

إن عملية إنفاذ القانون والملاحقة القضائية تبدأ في حال عدم نجاح نشر وتعزيز معايير النزاهة، وإجراءات التوعية والوقاية، وبالتالي وقوع الجريمة؛ ليتم بعد ذلك إنفاذ القانون، وملاحقة الفاسدين، وإحالتهم إلى القضاء، مثل الجرائم الاقتصادية، وجرائم المخلة بالوظيفة العامة: كالرشوة، والاختلاس، وإساءة استعمال السلطة، والجرائم المخلة بالثقة العامة: كالتزوير، والوساطة.

يعد محور إنفاذ القانون والملاحقة القضائية، ركيزة رئيسية من ركائز استراتيجية مكافحة الفساد، فعلى الرغم من أهمية التدابير الوقائية الواردة في المحور الأول من هذه الاستراتيجية، إلا أن ثقة المواطن بجهود مكافحة الفساد وبجديتها لا تستكمل، دون ملاحقة مرتكبيه ومحاسبتهم، وإيقاع الجزاء العادل بحقهم، واسترداد المال العام، ولذلك يجب التركيز على سبل مكافحة الفساد، أكثر من طرق كشفه.

إن عملية مكافحة الفساد حتى تؤتي ثمارها؛ تحتاج إلى معالجة قضائية صارمة، في ظل مؤسسة قضائية مستقلة، ومتحررة من أي ضغوط داخلية أو خارجية.

ويوصف الاستقلال القضائي بأنه عبارة عن الحالة الذهنية للقاضي، ومجموعة الإجراءات المؤسسية العملية في آن واحد، تتعلق الحالة الذهنية للقاضي باستقلالية القاضي نفسه،

أما مجموعة الإجراءات فتتعلق بتحديد طبيعة العلاقات بين السلطة القضائية، والفروع الحكومية الأخرى، بحيث يتم ضمان الاستقلالية، ظاهريا وفعليا. والعلاقة بين هذين المظهرين لاستقلال القضاء، هي أن القاضي يمكنه امتلاك تلك الحالة الذهنية، لكن إن لم تكن المحكمة التي يرأسها مستقلة عن الفروع الحكومية الأخرى، -بالأخص الفرع التنفيذي -فلا يمكن حينئذ القول بأن القاضي مستقل.

وليس من نافلة القول التأكيد على أن مبدأ استقلال السلطة القضائية، ينبثق بالضرورة عن المبادئ الأساسية لسيادة القانون، وبخاصة مبدأ الفصل بين السلطات. الذي يعتبر حجر الزاوية بالنسبة لاستقلال وحيادية النظام القضائي.

الجدير بالذكر أن القضاء في معظم دول العالم العربي يعاني من غياب الاستقلالية ، والبطء في عمليات التقاضي، و حتى إذا ما صدرت الأحكام ، فإن الجهات المنوط بها تنفيذ الأحكام هي الأخرى، تقع تحت نفوذ الفاسدين، وبالتالي فإنه يمكن ببساطة وقف تنفيذ الأحكام ،ويمكن أن يسّهل هروب المتهمين .ثم إن من يقعون تحت طائلة الملاحقة القضائية دائما هم مسؤولون سابقون ،ونادرا ما يعرض على القضاء بتهم الفساد مسؤولون حاليون ،بالرغم من وقوع أخطاء كارثية وحالات فساد مفضوحة، وهذا يدل على أن الفساد في الدول العربية تحول إلى مؤسسة، تعمل بكفاءة سواء في الدوائر الحكومية أو الخاصة .

ولذلك فإن استراتيجية مكافحة الفساد يجب أن تواجه الفساد والفاسدين، في إطار تكاملي سياسي واقتصادي وقانوني وأخلاقي.

إن مؤسسة القضاء في استراتيجية مكافحة الفساد تشغل موقعا مركزيا؛ ولذلك يجب أن تستهدف الاستراتيجية تشكيل محاكم متخصصة في الفصل في قضايا الفساد، والارتقاء بمستوى كفاءة المؤسسة القضائية بشكل عام، وتعزيز النزاهة والشفافية داخلها، من خلال دعم القضاة في أداء أعمالهم، مثل عقد دورات تدريبية للقضاة في مواضيع تنطوي بمضمونها على مكافحة الفساد، وقبل ذلك العمل على تطوير مناهج التعليم النظرية والتطبيقية، المتعلقة بإعداد القضاة في معهد الدروس القضائية ، وإضافة مواد وأساليب دراسية جديدة، حول مكافحة الفساد في مجالات ذات صلة، كالمالية العامة، والحسابات، والمعلوماتية والاتصالات، والبيئة؛ وذلك لضرورة توافر هذه الخبرات في الجسم القضائي .

من ناحية أخرى يجب أن يقدم القاضي عند تعيينه، وبعد فترة لا تزيد عن ثلاثة سنوات، إقرارا بالذمة المالية الخاصة به، وبزوجه، وأولاده القاصرين، كما يحق لكل مواطن الحصول على نسخة من موازنة السلطة القضائية، من خلال الصفحة الالكترونية لوزارة المالية.

كما يجب ألا تغفل استراتيجية مكافحة الفساد، المراجعة الدائمة لمدونة أخلاقيات مهنة القضاء، ومواءمتها بشكل دوري مع المدونات، والإعلانات، والمبادئ التوجيهية، والإرشادية

الخاصة بالسلوك القضائي، سواء كان مصدرها المنظمات الدولية، أو التجمعات المهنية، دون تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية.

ثم يجب ألا تغفل استراتيجية مكافحة الفساد أهمية حماية القضاة من التهديدات، والضغوط المباشرة أو غير المباشرة، خاصة في مثل الظروف التي تمر بها ليبيا، فقد يتعرض القضاة في ظل الانفلات الأمني والضعف في المؤسسات الأمنية إلى التهديد، والخطف، والابتزاز، وصولا إلى إجراءات النقل الوظيفي، والعزل غير القانوني من الوظيفة.

ولذلك وجب على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، أن تتحمل مسؤولية حماية القضاة وسلامتهم الشخصية، وأعضاء النيابة العامة، وموظفي الشرطة القضائية، والشهود، بالإضافة إلى وكيفية التعامل مع الشكاوى الكيدية، دون انتهاك الحقوق الأساسية للمتهمين.

إذا لم تتوفر في القائمين على تطبيق القانون صفتا الكفاءة والنزاهة، وإذا لم تتوفر لهم الحماية والأمان، فإنه لا يمكن الحديث عن استراتيجية فاعلية لمكافحة الفساد، حتى وإن توفرت النصوص القانونية التي تضمن إقامة العدل والإنصاف.

شروط الاستقلال القضائي:

إن استراتيجية مكافحة الفساد يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أسلوب تعيين أعضاء السلطة القضائية، وشروط تعيينهم، وشروط أدائهم الوظيفي، ووجود ضمانات ضد الضغوط الخارجية.

هناك ثلاثة شروط تعتبر الحد الأدنى لاستقلال القضاء، يجب أن تعمل الاستراتيجية على ضمان توفرها وهي:

أ-ضمان الممارسة: لمدى الحياة، أو حتى سن التقاعد، أو لأجل مسمى – في مأمن من تدخل السلطة التشريعية، أو أي سلطة أخرى، سواء بأسلوب خياري أو تعسفي.

ب- الضمان المالي: بمعنى الحق في الراتب والمعاش، الذي يقره القانون، والذي لا يخضع لأي تدخل تعسفي، من قبل السلطة التنفيذية، بأسلوب من شأنه التأثير على الاستقلال القضائي. ويمكن لاستراتيجية مكافحة الفساد تقديم تصميم خاص للمكافآت؛ تلائم نوعيات مختلفة من المحاكم.

ج-الاستقلال المؤسسي: بمعنى الاستقلال فيما يتعلق بالأمور الإدارية، التي ترتبط بشكل مباشر بممارسة الوظائف القضائية، فلا يجوز لقوة خارجية التدخل في أمور ترتبط مباشرة، أو تمس من قريب أو بعيد وظيفة الحكم، مثل: تكليف القضاة، أو جلسات المحكمة، أو قوائم المحكمة. ورغم وجوب وجود بعض العلاقات المؤسسية، بين السلطتين القضائية

والتنفيذية، إلا أن استراتيجية مكافحة الفساد تعمل على ألا تتعارض مع حرية السلطة القضائية، في الحكم في دعاوى الأفراد، أو في دعم القانون وقيم الدستور.

أهداف استراتيجية مكافحة الفساد في محورها القضائي وملاحقة الفاسدين:

تطمح استراتيجية مكافحة الفساد في محورها القضائي، والقانوني، وملاحقة الفاسدين إلى تحقيق جملة من الأهداف:

الأول: مراجعة وتطوير التشريعات، التي تضمن ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد، ومعاقبتهم مع ضمان حقهم في الدفاع من خلال:

أ-دراسة ومراجعة قانون العقوبات، والتأكد من توافقه مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

ب-مراجعة قانون الإجراءات الجزائية؛ بما يضمن تبسيط إجراءات التحقيق والمحاكمة، وحجز، ومصادرة الأموال والعائدات، الناتجة عن الفساد في الوقت المناسب.

ج-اقرار تشريع خاص بحماية المبلغين والشهود.

الثاني: العمل على تسريع إجراءات الشكاوى والبلاغات، المقدمة لهيئة مكافحة الفساد، وإجراءات التقاضي في مرحلتي الاستئناف والنقض؛ وذلك من خلال:

أ-إنشاء مختبر الأدلة الالكترونية، لدى نيابة هيئة مكافحة الفساد، وتدريب الكوادر المختصة.

ب-تطوير نظام التبليغ لدى محكمة جرائم الفساد.

ج-معالجة بطء إجراءات التقاضي، للحد من تأجيل قضايا الفساد.

الثالث: تفعيل مبدأ (من أين لك هذا) من خلال:

أ-إجراء التحريات المطلوبة لجميع الفئات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد.

ب-تقديم إقرار بالذمة المالية، بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد.

ج-حصر المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية، في كافة القطاعات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد.

د-توزيع نموذج إقرار الذمة المالية على المكلفين، وتطبيق القانون على المتخلفين عن تقديمها.

الرابع: الارتقاء بقدرات مؤسسات إنفاذ القانون، في مجال مكافحة الفساد من خلال:

أ-زيادة فاعلية هيئة مكافحة الفساد في عمليات التحقيق، وجمع المعلومات في قضايا الفساد.

ب-استخدام أساليب تحقيق متقدمة في قضايا الفساد.

ج-تعزيز قدرات كادر هيئة مكافحة الفساد.

مؤشرات قياس الأداء:

- معدلات الانجاز وفقا لإحصائيات التنفيذ.
- مدى مراجعة القوانين، وإصدار تشريعات لمكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة.
- إنجاز ميكنة الأعمال القضائية.
- تنفيذ إنشاء المحاكم المتخصصة في جرائم الفساد.
- تقارير المتابعة المعدة بمعرفة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- استطلاع الرأي في مدى تبسيط إجراءات التقاضي.
- عدد الدورات التدريبية وورش العمل.
- نسب تقديم إقرارات بالذمة المالية للقضاة.
- تعديل المناهج الدراسية، والارتقاء بجودة التأهيل المعرفي في معاهد القضاة.

المحور الثالث: الارتقاء بالوعي المجتمعي والثقيف والتدريب وتحفيز المشاركة الشعبية:

الهدف من هذا المحور هو بناء تحالف وطني شامل لمواجهة الفساد؛ وذلك من خلال رفع الوعي لدى الجمهور بمخاطر الفساد، ونتائجه المدمرة على المجتمع ،وسبل مواجهته؛ حتى يتم ضم أكبر قطاع ممكن من الشعب؛ لدعم جهود مكافحة الفساد، من خلال استهداف المواطنين في كافة أماكن تواجدهم، بغية تحقيق هدف استراتيجي، يتمثل في أيجاد بيئة مجتمعية تناصر قيم النزاهة والشفافية، وتحرص على المساءلة والمحاسبة، وتناهض أي ثقافة متسامحة مع الفساد، وذلك من خلال سلسلة مترابطة من السياسات، والأدوات المجتمعية، والتثقيفية، والتربوية، والتعليمية والبحثية .

1- مجال الإعلام:

يجب أن تعتمد استراتيجية مكافحة الفساد استراتيجية إعلامية شاملة، وتعمل على

تعميمها في كل وسائل الإعلام المتنوعة، ولا بد لضمان فاعلية هذه الاستراتيجية، ضمان حق هذه الوسائل في جمع الأنباء ونقلها ونشرها في أي مكان، دون قيود ، ويفهم من لفظ « جمع « الحق في الولوج إليها في مظانها لدى الإدارات العمومية، وفي الدوائر الحكومية؛ الأمر الذي يساهم في الإعداد لحملات إعلامية فعالة؛ للتوعية بمخاطر الفساد ومكافحته في كل المؤسسات في الدولة، باعتبارها سلطة رابعة -- فمن يملك المعلومة يملك السلطة- ، بالإضافة إلى تشجيع المواطن على كشف الفساد، بإدراج الخط الساخن للأجهزة الرقابية؛ وذلك لضمان المشاركة الفاعلة في جهود مكافحة الفساد بمكوناتها الثلاثة : المنع ،والملاحقة ،والتوعية .

لقد نصت المادة الثالثة من ميثاق الاتحاد الأفريقي الذي تبناه في 2003 حول مكافحة الفساد، على أن لكل دولة أن تتبنى تشريعات، وإجراءات لضمان حق الوصول إلى المعلومات المطلوبة؛ للمساعدة في مكافحة الفساد والأفعال ذات العلاقة، ولذلك يجب أن تعمل استراتيجية مكافحة الفساد، على العمل على مراجعة التشريعات المعمول بها في مجال الإعلام، والعمل على تعزيز دوره، من خلال سن تشريعات تيسر وصولها إلى المعلومات، من أجل نشر مفاهيم النزاهة ومضار الفساد ، على الصعيدين العام والخاص ،وحتى تتمكن من العمل بمهنية وحرفية على كشف مكامن الفساد، وفضح المفسدين والفاسدين أمام الرأي العام، والسلطات المختصة، والكشف عن طبيعة ممارسات الفساد التي أقدموا عليها، والأحكام الصادرة بشأنها، فالتشهير يعتبر إجراءً «تعزيريا» بالمفهوم الفقهي الإسلامي، فهو يعتبر وسيلة فعالة لمنع تكرار حالات الفساد، ولذلك لا بد من أن تعمل الاستراتيجية على سن قوانين تنظم عملية التشهير؛ لحماية فاعلية سلطة الإعلام .

كما أن للإعلام أيضا دورا مهما في الارتقاء بوعي المواطن، فيما يتعلق بتسليط الضوء على النظم واللوائح الإدارية، والمالية، ذات الصلة بالإجراءات المالية، بالإضافة إلى تصميم حملات إعلامية مستمرة، عبر نشر مقالات علمية عن الفساد وأسبابه وأبعاده، ومضامينه، ومؤشراته، ونتائجه، وآليات مكافحته؛ بُغية تحفيز المواطنين على ممارسة حق المحاسبة، والمساءلة عن مخالفات وجرائم فساد.

2- مجال التعليم:

أ-وذلك بمراجعة المناهج الدراسية والجامعية ذات العلاقة، وتعزيزها بمساقات دراسية تساهم في تنشئة جيل مؤمن بمبادئ النزاهة، والشفافية، والمساءلة، حريص على الالتزام بها، من خلال تضمين مفاهيم ذات صلة بالشفافية والنزاهة، ورفض الفساد بصورة غير مباشرة لمختلف المراحل التعليمية (رياض أطفال – ابتدائي – إعدادي – ثانوي) مثل التربية الإسلامية – المواد الفلسفية – التربية الوطنية – علم النفس والتربية – اللغة العربية.

ب-تخصيص أيام معينة في التقويم الدراسي السنوي؛لإجراء محاضرات توعية إضافية،

بشأن مكافحة الفساد .

ج-تشجيع وتمويل الدراسات والبحوث الجامعية المتخصصة في مجال مكافحة الفساد.

د-تخصيص جائزة سنوية لأفضل ثلاث دراسات في مجال مكافحة الفساد.

ه-عقد ورش عمل للمسؤولين عن تطوير المناهج؛ لشرح أهمية توعية الطلاب بخطورة الفساد والمردود الايجابي من تضمين مفاهيم ذات صلة بقيم النزاهة والشفافية ضمن المناهج الدراسية للطلاب.

و-إعداد وثيقة المعايير الوطنية لرياض الأطفال، والتي يبنى عليها أساسها منهج رياض الأطفال، من أبرزها) الصدق -الأمانة، -الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة) إعداد النشرات والمسابقات للطلاب والمعلمين؛ لرفع الوعي وغرس القيم لديهم.

ز-تضمين بعض الشعارات على الوجه الخلفي للكتب المدرسية بما يتناسب وعمر الطالب؛ لتعميق الشعور بالمواطنة، والانتماء.

ح-إعداد برامج تدريبية للقيادات في وزارة التعليم وللمعلمين، في مجالات نشر قيم النزاهة والشفافية، والتوعية بمخاطر الفساد، وسبل منعه، بالإضافة إلى الإلمام بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

3-وزارة الأوقاف والإرشاد:

لابد أن تعقد استراتيجية مكافحة الفساد ضمن خطتها تحالفا إرشاديا دعويا؛ بغرض تعزيز الشراكة في مكافحة الفساد والإرتقاء بالحس المجتمعي، والتأكيد على دور الأسرة في تربية النشء، على رفض جميع أشكال الفساد ،باعتبار أن الوعظ والإرشاد يلعب دورا هاما في غرس وتعزيز قيم النزاهة، ونبذ الفساد كمسؤولية دينية ينبغي النهوض بها عبر مؤسسات الإرشاد ،وذلك بالعمل على نشر الوعي الديني، بين مرتادي المساجد، بالإضافة إلى تسيير القوافل الدعوية، وإلقاء الدروس والخطب؛ للتحذير من خطورة الفساد وتعاطيه في الدنيا وسوء عاقبته في الآخرة .

ويجب على استراتيجية مكافحة الفساد عقد دورات وورش عمل تضم الخطباء والوعاظ؛ لتعريفهم بطبيعة الفاسد المؤسسي وتعبيراته، وآثاره على الوطن والمواطن، حتى يكون الواعظ والخطيب على علم وفقه بما ينهى ويأمر، قادر على المساهم الفاعلة في تكوين ووعي مجتمعي، يخشى الخوض في مستنقع الفساد المحرم.

4-تعزيز دور المجتمع المدني في المساهمة في تعزيز الوعي والحشد المجتمعي ضد الفساد:

تلعب المنظمات الأهلية، أو ما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني، دورا مهما في بناء ثقافة

مجتمعية، وقيم وممارسات، أساسها احترام مبدأ المواطنة، والحفاظ على المال العام، والمشاركة الواسعة في الشأن العام، ومكافحة الفساد، ومحاسبة الفاسدين، فحرية العمل الأهلي تعتبر رافدا حيويا، في رفع مستوى الوعي بمكافحة الفساد.

لقد جاءت المادة 13 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ لتؤكد ضرورة تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، كشريك أساسي وفاعل في هذا المجال.

كما أن الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في المادة (11) نصت: تتخذ كل دولة تدابير مناسبة لتشجيع مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفاعلة في منع الفساد ومكافحته، وينبغي تدعيم هذه المشاركة بتدابير مثل:

1-توعية المجتمع بمكافحة الفساد، وأسبابه وجسامته، وما يمثله من خطر على مصالحه.

2-القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج توعية تشمل المناهج المدرسة والجامعية.

3-تعريف الناس بهيئات مكافحة الفساد، ذات الصلة المشار إليها في هذه الاتفاقية، وأن توفر لهم سبل الاتصال بتلك الهيئات؛ ليتمكنوا من إبلاغها عن أي حوادث، قد يرى أنها تشكل فعلا مجرما وفقا لهذه الاتفاقية.

إن من أبرز المفاهيم الجديدة التي تميزت بها حقبة العولمة، أنها وضعت الإنسان في بؤرة حركة المجتمع وتقدمه، من خلال التوسع الكبير في دور المنظمات غير الحكومية.

ولذلك يجب أن تعمل استراتيجية مكافحة الفساد؛ لضمان فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مجال الارتقاء بالوعي المجتمعي، ومناهضة الفساد في خطين متتابعين؛ لضمان الكفاءة، والفاعلية لمؤسسات المجتمع المدني، في تنفيذ خططها في مكافحة الفساد، الخط الأول: تعزيز قدراتها المؤسسية، الخط الثاني: إشراكها في تنفيذ الاستراتيجية:

أولا: تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني؛ لضمان فاعلية إشراكها في تنفيذ خطط الاستراتيجية في مكافحة الفساد، من خلال:

أ-العمل على تحرير مؤسسات المجتمع المدني من أي تبعية، باعتبار أن بقاء المجتمع المدني مستقلا؛ يمكنه من أن يكون شريكا في مكافحة الفساد.

ب -الدعوة إلى إصلاح منظمات المجتمع المدني لنفسها، فكيف يمكن لها أن تكافح الفساد وهي تعاني منه؟!، بل يجب أن تقدم نموذجا في تطبيق مفاهيم الحوكمة، والتعامل بشفافية في نشر تقاريرها الفنية، والمالية، وتحرير المعلومة الخاصة بها، وبناء منظماتها البناء المؤسسي، بحيث لا تتركز فيها سلطة القرار لشخص واحد، والقبول الخضوع للرقابة، من قبل ممولي مشاريعها.

ج -دعم البنية المؤسسية والتشريعية للمجتمع المدني، من خلال التدريب والتأهيل؛ لرفع مستوى أدائها، كالتدريب على أعمال الرصد، والمتابعة، وإعداد التقارير.

ثانيا: إشراك مؤسسات المجتمع المدني ضمن استراتيجية مكافحة الفساد:

بعد إنجاز مرحلة تعزيز القدرات للبنى المؤسسية، تبدأ مرحلة المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مكافحة الفساد، ضمن علاقة تكاملية بينها وبين هيئات مكافحة الفساد؛ وذلك لإنجاح العملية التنموية، لتتشعب هذه العلاقة في إطار استراتيجية مكافحة الفساد، لتضم تحتها عدة مجالات أهمها:

- المشاركة في التشريع، ورسم السياسات، وصنع القرارات، والارتقاء بالعمل المؤسسي، فلا يمكن مكافحة الفساد دون شراكة المجتمع المدني، مع الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد، عن طريق تعزيز المشاركة الشعبية، ودعم التحالفات والشراكة بين القطاعات المختلفة، وإشراك القطاع الخاص والإعلام.

إن المجتمع المدني يساهم بشكل فعال في رسم وتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد، فيما يتعلق بأهم مواضيع نشاطاتها مع الهيئات الرسمية في الدولة، حيث تسعى مؤسسات المجتمع المدني في إطار الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد إلى:

- ضمان استقلالية الأجهزة الأمنية، بحيث تكون أدوات محايدة خاضعة للمساءلة والتفتيش من قبل أجهزة الرقابة التشريعية والحقوقية؛ لضمان استبعاد لجوء هذه الأجهزة لاستخدام الوسائل والطرق المحرمة، في أداء واجباتها.

- أن تسعى لتطوير آليات الشفافية، وتعميمها في جميع محالات النشاط العام الحكومي منه والخاص؛ وذلك من خلال حوسبة جميع الإجراءات الإدارية، بحيث يمكن لجهاز الرقابة والمحاسبة وغيره من الهيئات ذات الصلة تتبع العمليات الإدارية، والنشاطات المحاسبية في مرافق العمل، وفق ما يسمى (بالحكومة الالكترونية).

- وضع ميثاق شرف، يتعهد فيه المشرعون والقيادات التنفيذية والقضائية الكبرى، بالعمل على قبول الشفافية، ومبادئ المحاسبة، والمساءلة بالتطبيق العملي؛ لذلك فالإرادة التشريعية، والسياسية، والقضائية، هي المدخل لإقامة حكم ديمقراطي رشيد.

- تعمل على عقلنة السلطة التقديرية للإدارة، والاستخدام المفرط لإجراءات التدخل الحكومي في العمل الإداري، من الترقيات، والتعيينات، والصرف العشوائي.

- المطالبة المستمرة بإعطاء الصحافة والإعلام حرية تامة، في التعبير عن حقوق المواطن والمجتمع، واستيعاب وسائل الإعلام لدورها المسؤول في مراقبة ما تعبر عنه، بحيث تلتزم بالمصداقية والحقيقة.

- تستطيع مؤسسات المجتمع المدني في إطار استراتيجية مكافحة الفساد أن تلعب أدوارا متعددة، في دعم جهود استرداد الأموال، فبوسعها أن تلعب أدوارا متباينة في استرداد الأموال، بما في ذلك البحث، وزيادة الوعي، وحشد التأييد، وتقديم الدعم، وتزويد السلطات المعنية بالمعلومات، وتحديد المبلغين، وكذلك متابعة الدعاوى القضائية؛ لمباشرة استرداد الأموال.

هكذا نجد أن المجتمع المدني له دور كبير ومهم في إطار استراتيجية مكافحة الفساد والوقاية منه، وهو دور يتراوح بين العمل التوعوي؛ لأهميته في تغيير نظرة الناس إلى ظاهرة الفساد، والعمل الترافعي لمطالبة السلطات باتخاذ الإجراءات الضرورية والفعالة لمحاصرة الفساد، ثم العمل التشاركي، أو المشاركة المباشرة في تدبير الشأن العام؛ ذلك بالمساهمة في إعداد، وصياغة، ومراقبة السياسات العمومية، وتقييمها.

مؤشرات قياس الأداء:

- عدد الدورات التدريبية – عدد المستفيدين من الدورات التدريبية – عدد البرامج الالكترونية – عدد الحملات الاعلامية.

- عدد الانشطة الثقافية والفنية والرياضية والندوات – نسبة عدد الكليات المفعلة لمقررات تتضمن مكافحة الفساد.

- عدد المناهج المعدلة، والمتضمنة قيم النزاهة والشفافية.

- عدد الخطب والدروس الدينية؛ المعنية بالتوعية بمخاطر الفساد.

- عدد البحوث والدراسات المتخصصة في مجالات مكافحة الفساد.

- عدد منظمات المجتمع المدني التي تم نشر مدونة السلوك بها.

- عدد منظمات المجتمع المدني المستفيدة من برامج رفع الوعي بخطورة الفساد، وسبل مكافحته.

- عدد المبادرات التي يشارك بها، أو يطلقها المجتمع المدني للمساعدة في الحد من الفساد.

- عدد الجهات التي توفر معلومات محدثة، عبر مواقعها الالكترونية.

المحور الرابع: تعزيز التعاون الدولي والاقليمي في مجال مكافحة الفساد:

إن هدف هذه الاستراتيجية هي إقامة علاقات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف، مع المنظمات الدولية؛ لتعزيز جهود مكافحة الفساد.

نظرا للتطور التقني والتكنولوجي وامتداد رقعة العولمة، والتي زالت معها جميع القيود

والحدود المفروضة من الدولة، أصبحت جرائم الفساد ذات طابع دولي، مصدره فاعلون دوليون مثل: الشركات متعددة الجنسيات ،ومنظمات دولية حكومية، وغير حكومية ،إذ تمارس بعض الشركات العالمية الكبرى، العديد من السلوكيات التي تخلق مبررا للفساد، كاللجوء إلى دفع الرشاوى؛ للحصول على عقود امتياز لاستغلال الموارد الطبيعية، وغالبا ما يكون لهؤلاء شركاء محليون، ويبرز في هذا المجال جرائم تبييض الأموال، التي يشارك فيه أكثر من طرف وفي عدة بلدان ،بحيث أصبح ما يهرب من أموال المتحصل عليها من ممارسات الفساد، تجد ملاذا آمنا في دول أخرى؛ لذا فإن استراتيجيات مكافحتها بطريقة فعالة تقتضي إلى جانب تطوير السياسة الجنائية والعقابية، وتحديث أنظمة الرقابة المالية والإدارية، والقضائية المختلفة، على المستوى الوطني ، ضرورة تعزيز التعاون الدولي في المجال القانوني والقضائي؛ لمواجهة هذه الجرائم، واسترداد الموجودات، على نحو يتكامل مع دور التشريعات الوطنية، في مكافحة مختلف مظاهر الفساد.

إن استراتيجية مكافحة الفساد تتعد مساراتها في ملاحقة الفساد على مستوى التعاون الدولي؛ لتشمل المساعدة القانونية المتبادلة، والاعتراف بحجية الأحكام الجنائية الدولية، وتسليم المجرمين، وغيرها من المسارات، التي أشارت إليها أغلب الاتفاقيات الدولية.

أولا: المساعدة القانونية المتبادلة:

تعتبر المساعدة القانونية المتبادلة، والتي تعني الإطار الإجرائي للتعاون القضائي الدولي فيما يتعلق بمكافحة الإجرام العابر للحدود، وملاحقة مرتكبيه، في مرحلة الاستدلال، أو التحقيق، أو المحاكمة، عنصرا رئيسيا في استراتيجية مكافحة الفساد؛ ولذلك حرصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على النص عليها ضمن المادة (46) بشيء من التفصيل.

إن أهم عوامل ازدهار أنشطة جرائم الفساد المالي، هو قدرتها على الاحتفاظ بمكاسبها وعائداتها في الخارج، ولا سيما في بلدان الملاذات المالية الآمنة، بعيدا عن سلطات المكافحة والأجهزة القضائية، الأمر الذي يساهم في عرقلة سير التحريات، والتحقيقات، وجمع الأدلة؛ لإدانة مرتكبيه؛ ولتلافي هذه العقبات يجب أن تضع استراتيجية مكافحة الفساد في حسبانها، أهمية إقامة تعاون قضائي دولي واسع النطاق، يضمن المساعدة القانونية المتبادلة.

ثانيا: الحجية الدولية للأحكام الجنائية وتسليم المجرمين:

يجب أن تعمل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على تعزيز التعاون الدولي بمختلف صوره؛ وذلك بالعمل على تجاوز المفاهيم التقليدية للسيادة الوطنية، والتشريعية، والقضائية، بما في ذلك مبدأ إقليمية الأحكام الجنائية، والعمل على إقامة نظام فعال لتسليم المجرمين المتهمين؛ وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتحديدا المادة (44)؛ وهكذا تضمن الاستراتيجية نفاذ أحكام القضاء الوطني خارج حدود الدولة.

ثالثا: استرداد الممتلكات عن طريق التعاون الدولي في مجال المصادرة:

يعتبر التعاون الدولي في مجال المصادرة، من أهم الاستراتيجيات المباشرة لاسترداد عائدات جرائم الفساد الإداري؛ لأنه عن طريق المصادرة يتم تجريد الجناة من عائدات جرائم الفساد ومصادرتها.

إن استراتيجية مكافحة الفساد يجب أن تتخذ جملة من التدابير المهمة؛ لاسترداد عائدات الفساد، في إطار التعاون الدولي، منها مراجعات التشريعية الوطنية، والعمل على وضع تشريعات جديدة تسهل من عمليات الاسترداد، حيث تمكن هذه التدابير من التغلب على الصعوبات القانونية لاسترداد العائدات، مثال: هل يمكن وفق القانون الليبي استرداد عائدات الفساد الأجنبية المنشأ ؟،وهل الأحكام القضائية الأجنبية الآمرة بمصادرة ممتلكات أكتسبت عن طريق إحدى جرائم الفساد نافذة في الدولة الليبية أم لا ؟

رابعا: تفعيل العلاقة مع المنظمات الدولية المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد:

وذلك من خلال:

- مشاركة جهات انفاذ القانون في المؤتمرات والمحافل الدولية؛ لغرض إبرام مذكرات تفاهم مع أقرانها بالعديد من الدول، في مجال مكافحة جرائم الفساد وغسل الأموال.
- التنسيق والتعاون مع الدول، والمنظمات الدولية، والإقليمية، والعربية، ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الدولية؛ الرامية إلى منع الفساد.
- عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة، مع دول الإقليم، خاصة المجاورة منها في مجالات تسليم المجرمين، والمساعدة القانونية المتبادلة، والتعاون في مجال إنفاذ القانون، والتحقيقات المشتركة، وتبادل المعلومات، واسترداد الموجودات.

مؤشرات قياس الأداء:

- عدد المبادرات بين الجهات الوطنية والاقليمية والدولية، في مجال منع ومكافحة الفساد، وغسيل الأموال، واسترداد الموجودات.
- عدد الدورات والمؤتمرات لتبادل الخبرات، بين جهات إنفاذ القانون ونظرائها.
- عدد مذكرات التفاهم المبرمة – عدد مذكرات التفاهم الفعلي ونسبتها إلى المبرم.
- عدد المشاركات في الفعاليات الإقليمية، والدولية، في مجال منع ومكافحة الفساد.
- عدد المؤتمرات – الندوات – المحاضرات – الدورات التدريبية – ورش العمل؛ بغرض تبادل الخبرات، بين جهات إنفاذ القانون ونظرائها.
- عدد المجموعات – التجمعات – المنظمات الإقليمية والدولية، التي تم الانضمام إليها.

المراجع

1-دليل الممارسين رقم 1، اللجنة الدولية للحقوقيين، المبادئ الدولية المتعلقة باستقلال ومسؤولية القضاة والمحامين، وممثلي النيابة العامة، الطبعة الاولى، جنيف ،2007م.

2- اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، 2014، 2018.

3- اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، 2019-2022، مصر.

4- مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومخططها التنفيذي – 2018-2023– الجمهورية اللبنانية.https://urlis.net/vogzsq7y

5- هيئة مكافحة الفساد، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد دولة فلسطين، 2015-2018م https://urlis.net/znn2d7dd

6- مجموعة خبراء، استراتيجيات مكافحة الفساد، من كتاب نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، الطبعة الاولى، 2010م.

7- الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، الهيئة الوطنية للنزاهة (المملكة العربية السعودية) الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (43)، 1428ه

8- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، https://urlis.net/thb8hvuv

9- عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، مؤسسة أمان، فلسطين، رام الله، ط3، 2013م.

10-د. عبد الله بن سعد الغامدي، دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد، الملتقى العلمي: الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الاقليمية والدولية، عمان-المملكة الاردنية الهاشمية، 2014م.

11- د.سمير شوقي، دور المجتمع المدني في حماية المال العام من جرائم الفساد والرشوة، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 4، الصفحات 129-143 / 2018.

12- بوزيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية –جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، مخبر « الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة « كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث – المجلد 10، العدد 10، الصفحات 55-66 / 2012م.

13-د.كوسر عثامنية ود. تافرونت عبد الكريم، استقلالية القضاء كآلية لمكافحة الفساد في ضوء الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد والتشريعات الوطنية. جامعة خنشلة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 1، الصفحات 81-91، / 2017

14- تعليق على مبادئ بانجلور للسلوك القضائي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2007. .

15- دور القضاء في مكافحة الفساد – الجزيرة نت. برنامج ما وراء الخبر.//:https 2010 urlis.net/tjum7ybz

16- سليمان حاج عزام، تداول المعلومات كآلية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 9، العدد 15، الصفحات 31-50، / 2017م.

17- ناجي بن حسين، الفساد: أسبابه، وآثاره، واستراتيجيات مكافحته – إشارة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد و المجتمع، المجلد 4, العدد 4, الصفحة 11-34/ 2006

18- علي فريد عوض أبو عون. التعاون الدولي في مجال الوقاية في مكافحة الفساد، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، إشراف الاستاذة: وسيلة لزعر، شعبة الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي – كلية الحقوق والعلوم السياسية .2013،2014.